

مرسوم سلطاني
رقم ٩٦/٥٩
بانشاء المركز العماني لترويج الاستثمار
وتنمية الصادرات

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩١/١١٦ باصدار نظام الهيئات والمؤسسات العامة .
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٤/١٠٢ باستثمار رأس المال الأجنبي .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : تنشأ بمقتضى أحكام هذا المرسوم والنظام الاساسي المرافق هيئة عامة « باسم المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات » ويتبع وزير التجارة والصناعة .

مادة (٢) : يكون للمركز الشخصية الاعتبارية ويتمتع بالاستقلال الاداري والمالي ، ويكون مقره في محافظة مسقط .

مادة (٣) : تنقل مخصصات موظفي المديرية العامة لترويج الاستثمار ودائرة المعارض من وزارة التجارة والصناعة إلى المركز .

مادة (٤) : يصدر وزير التجارة والصناعة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم .

مادة (٥) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتباراً من تاريخ نشره .

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صدر في : ١٠ من صفر سنة ١٤١٧هـ
الموافق : ٢٦ من يونيو سنة ١٩٩٦م

الجريدة الرسمية العدد (٥٧٨)

النظام الأساسي للمركز العماني لترويج

الاستثمار وتنمية الصادرات

تعريفات

مادة (١) : في تطبيق أحكام هذا النظام يكون للكلمات الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها :

الوزير : وزير التجارة والصناعة .

الوزارة : وزارة التجارة والصناعة .

المجلس : مجلس إدارة المركز .

المركز : المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات .

الاستثمار : استخدام رؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية في إقامة المشروعات

التي تخدم الاقتصاد الوطني والتي لا يقل رأسمالها عن (١٥٠)

ألف ريال عماني .

مادة (٢) : أهداف المركز :

يهدف المركز إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات المطلوبة لخطط

التنمية وإلى المساعدة على زيادة تصدير المنتجات العمانية إلى الأسواق الخارجية

لتحسين الميزان التجاري للسلطنة .

مادة (٣) : تكون للمركز لتحقيق أهدافه الصلاحيات الآتية :

أولاً : ١ - وضع خطط لترويج الاستثمار في ضوء مايلي :

١ - التركيز على المشروعات الصناعية والسياحية والخدمية والزراعية

والسمكية مع إعطاء الأولوية للمشروعات التي تعنى باستغلال الموارد

الطبيعية ونقل التقنية .

٢ - أن تنتج عن المشروع قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وأن يتيح فرص

عمل للعمانيين .

- ب - تقييم سياسات وخطط الاستثمار من وقت لآخر فى ضوء المستجدات وفقاً لأهداف خطة التنمية .
- ج - الاعلام عن مناخ الاستثمار من خلال التعريف بالامكانيات والتسهيلات المتاحة والمزايا التي تحصل عليها المشروعات .
- د - التنسيق مع الجهات المعنية بالقطاعات الاقتصادية للتعرف على الفرص الاستثمارية المتوفرة لديها بما يساعد على إعداد قوائم بالمشروعات التي تدرج ضمن خطة الترويج وفقاً للتوجهات الاقتصادية للدولة .
- هـ - تلقى طلبات المستثمرين وإصدار التراخيص اللازمة فى شأنها وفقاً لصلاحيات المركز وبالتنسيق مع الجهات المعنية .
- و - إتمام إجراءات تراخيص الاستثمار نيابة عن المستثمر لدى الجهات التي يتطلب الأمر الحصول منها على موافقات أو تصاريح تخرج عن صلاحيات المركز ، إذا رغب المستثمرون فى ذلك .
- ز - التوصية لدى جهات التمويل المحلية والأجنبية لتسهيل حصول المشروعات التي يرى المركز إنها هامة للاقتصاد الوطني على التمويل اللازم لها .
- ثانياً : زيادة صادرات المنتجات العمانية إلى الأسواق الخارجية وذلك من خلال :**
- أ - تحديد قائمة المنتجات العمانية ذات القدرة التصديرية والتعريف بها وعمل الحملات الاعلانية لها .
- ب - إجراء الدراسات التسويقية اللازمة لتحديد الأسواق العالمية المستهدفة لتصدير المنتجات العمانية .
- ج - العمل على تطوير المنتج العماني ورفع جودته من خلال تقديم المعونة للمصدرين .
- د - إقتراح السياسات المتصلة بترويج الصادرات .
- هـ - إقامة المعارض المتخصصة داخل وخارج السلطنة وذلك بالتنسيق مع مركز عمان الدولي للمعارض .

مادة (٤) : يتولى إدارة المركز مجلس إدارة يشكل برئاسة وزير التجارة والصناعة وعضوية :

- ممثل من درجة مدير عام على الأقل عن كل من :

وزارة الزراعة والثروة السمكية .

وزارة الاقتصاد الوطني .

وزارة النفط والمعادن .

وزارة البلديات الاقليمية والبيئة .

وزارة التنمية .

شرطة عمان السلطانية .

- خمسة ممثلين للقطاع الخاص يختارهم وزير التجارة والصناعة بالتنسيق مع رئيس

غرفة تجارة وصناعة عمان .

- الرئيس التنفيذي للمركز .

ويحل الرئيس التنفيذي محل الرئيس عند غيابه .

مادة (٥) : يكون للمركز رئيس تنفيذي ويصدر بتعيينه قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة (٦) : المجلس هو السلطة المختصة برسم السياسة التي يسير عليها المركز لتحقيق الاهداف

التي انشئ من أجلها ووضع خطة عمل أجهزة المركز المختلفة ويتولى على وجه

الخصوص :

١ - وضع الهيكل التنظيمي للمركز وتعديله بما يتمشى مع مسؤوليات المركز وتوسع

نشاطه وتحديد الاختصاصات التفصيلية لتقسيماته الادارية .

٢ - وضع اللوائح الادارية والمالية ولائحة شؤون الموظفين للمركز دون التقيد بالقواعد

والنظم الحكومية .

٣ - تحديد الرسوم التي تحصل على خدمات الاستثمار والتصدير .

٤ - إنشاء الوظائف الدائمة والمؤقتة للمركز .

٥ - إعداد الموازنة السنوية وإقرار الحساب الختامي للمركز .

٦ - تعيين مراقب للحسابات وتحديد أتعابه وإعتماد التقارير المقدمه منه .

٧ - تحديد إختصاصات الرئيس التنفيذي .

مادة (٧) : للمجلس أن يفوض رئيسه أو الرئيس التنفيذي فى بعض صلاحياته ويقوم الرئيس التنفيذي بتمثيل المركز أمام القضاء وفى صلاته بالغير .

مادة (٨) : يقدم المجلس تقريراً سنوياً عن أنشطته إلى مجلس الوزراء .

مادة (٩) : تتكون موارد المركز من :

- ١ - الاعتمادات المالية المخصصة له فى الميزانية العامة للدولة .
- ٢ - المنح والقروض والمساعدات التي يحصل عليها من الدولة .
- ٣ - رسوم التصديق على الشهادات الصادرة من دول المنشأ .
- ٤ - مقابل الخدمات التي يؤديها المركز للمستثمرين .
- ٥ - الرسوم التي تحصل على خدمات التصدير .
- ٦ - أية عائدات إضافية يحققها المركز من خلال أنشطته .

مادة (١٠) : يكون للمركز ميزانية مستقلة تتضمن الإيرادات والمصروفات . وتبدأ السنة المالية الأولى له من أول يناير وتنتهي فى نهاية ديسمبر من كل عام . وإستثناء من ذلك تكون السنة المالية الأولى للمركز من تاريخ العمل بهذا المرسوم حتى ٣١ ديسمبر من العام التالي .

مادة (١١) : على المركز الاحتفاظ بدفاتر حسابات منتظمة وبالسجلات الخاصة بها .

مادة (١٢) : تعتبر أموال المركز أموالاً عامة تتمتع بحقوق أموال الخزانة العامة وإمتيازاتها ، وللمركز تحصيل ديونه طبقاً للإجراءات التي تحصل بها ديون الحكومة .

مادة (١٣) : يعفى المركز من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة .

مادة (١٤) : يصدر وزير التجارة والصناعة اللوائح الادارية والمالية ولائحة شؤون الموظفين وأية قرارات أخرى لازمة لتحقيق أهداف المركز .